

جامعة لونيبي علي البلدية - 2 -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



ملخص مقياس:

حقوق الإنسان والحريات العامة

(اختياري TD)

إعداد الأستاذ:

أ/ فوزي بن عبد الحق

السنة: الثالثة ليسانس

السادسي: السادس

مقياس: الحريات وحقوق الإنسان

السداسي: السادس

عنوان الوحدة: وحدة تعليم استكشافية

وصف المادة: يتناول الحريات العامة وحقوق الانسان، من خلال الرصد والتوثيق والإعلام

أهداف التعليم: تسعى المادة إلى تثقيف وإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة ف لدى الطالب لتعزيز وترقية حقوق الإنسان والحريات العامة في الجزائر، وإشاعة قيمهما كمحفز لاحترامهما والوفاء بهما بين جميع الطلبة.

المعارف المسبقة المطلوبة: الثقافة العامة لدى الطالب حول الحقوق والحريات.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع: (كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ...)

- أحمد الرشيدى، "حقوق الانسان"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد24، السنة الثانية، ديسمبر 2006.
- بن خلف الله الطاهر، "مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان: في النظرية العامة للحريات وحقوق الإنسان". الجزء 1، الجزائر: طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، 2007.
- بريم عيسى، "الحريات العامة وحقوق الإنسان: بين النص والواقع". لبنان: بيروت، دار المنهل اللبناني، ب س ط.
- سعيفان أحمد سليم، "الحريات العامة وحقوق الإنسان: دراسة تاريخية وفلسفية وسياسية وقانونية مقارنة". لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
- خضر خضر، "مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان". ط2، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2004.
- رامز محمد عمار، "حقوق الإنسان والحريات العامة". ب د ر، 2010.
- جرار غازي أماني، "الاتجاهات الفكرية لحقوق الانسان وحريات العامة". الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- محمد المساري، "حقوق الانسان في الدساتير العربية الجديدة وسؤال دولة الحق والقانون: المغرب وتونس ومصر نموذجا"، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

البحث الأول:

مفهوم حقوق الإنسان والحريات العامة

أضحى موضوع حقوق الإنسان حديث الساعة اعتبارا لحدائته كمفهوم مرتبط بالإنسان وبكينونته، وقد برز منذ نشأة الأمم المتحدة، وأضيف إليه مفهوم الحريات العامة، واستخدمت بقوة كأداة للنضال السياسي ضد الأنظمة الاستعمارية والديكتاتورية للمطالبة بمنح المزيد من الحقوق والحريات للشعوب، ليبقى التساؤل مطروحا حول مفهوم حقوق الإنسان والحريات العامة ومدى مكان التقائية هذين المفهومين ومدى ترابطهما.

أولا: تعريف الحقوق والحريات

1. تعريف حقوق الإنسان

2. تعريف الحريات العامة

ثانيا: أهم مواثيق حقوق الإنسان (الدولية والإقليمية)

1- المواثيق والاتفاقيات الدولية

2- المواثيق والاتفاقيات الإقليمية

ثالثا: مضمون حقوق الإنسان

1- الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية

2- الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

3- الجيل الثالث: حقوق التضامن (الخضراء)

البحث الثاني:

الحقوق والحريات في العصر الحديث وتقسيماتها

إن لموضوع الحقوق والحريات العامة أهمية بالغة تتمثل في أنها من بين الركائز التي يقوم عليها النظام الديموقراطي في العصر الحالي، حيث أن هذه الأخيرة تطورت بتطور الأزمان والأذهان بسبب ثورة الشعوب على استبداد الحكام. فاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والسلام في العالم الذي لا يكون إلا باعتراف وضمنان شيء واحد هو "الحقوق والحريات" حيث كان لوثيقة "ماجما كارتا" فضل سبق في إعلان وإظهار الحقوق والحريات في سنة (1216) في إنجلترا، ثم نادى بإعلانات ودساتير عدة في أنحاء العالم بالحقوق والحريات ودعت إلى ضمانها وإقرارها وخلال هذا يمكن أن نطرح عدة تساؤلات فما هي أهم الحقوق والحريات؟

أولاً: الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الإنسان:

وهي المتعلقة بكيان الإنسان وحياته، وقد خص الدستور الجزائري في الفصل الرابع الحقوق والحريات، مثل: حق الأمن، حرية الانتقال، حرمة المسكن، حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، حرية الرأي، حرية الإعلام حرية التعليم، حرية الاجتماع ... إلخ.

ثانياً: الحقوق والحريات المتصلة بنشاط الإنسان:

وهي كل ما يتصل اتصالاً وثيقاً بنشاط الفرد وعمله وسعيه للحصول على ما يحقق له الحياة الكريمة. كحق العمل، حرية التجارة والصناعة، حرية الملكية ... إلخ.

ثالثاً: الحقوق والحريات المتصلة بفكر الإنسان:

وهي التي يغلب عليها الطابع الفكري والعقلي للإنسان، كحق التعليم، حرية الرأي، حرية الإعلام، حرية العقيدة ... إلخ.

البحث الثالث:

مبدأ المساواة في الحقوق والحريات العامة

إن ضمان ممارسة الحقوق والحريات في ظل دولة قانونية لا يكون إلا بالمساواة في الحقوق أولاً والمساواة أمام التكاليف العامة.

أولاً: المساواة في الحقوق:

لا تتحقق العدالة إلا بالمساواة في الحقوق وتنوع الحقوق التي يجب أن تتساوى جميع الأفراد فيها إذ تشمل المساواة أمام القانون التي تعد نقطة البداية في التطبيقات المختلفة لمبدأ المساواة ثم المساواة في ممارسة الحقوق السياسية بالنسبة للمواطنين والمساواة في تولي الوظائف العامة وفي الانتفاع بخدمات المرافق العامة وأخيراً المساواة أمام العدالة.

ثانياً: المساواة أمام القانون:

عبرت نصوص كثيرة على هذا المبدأ ويتضح لنا منها أن المقصود بالمساواة أمام القانون ليست المساواة الفعلية في ظروف الحياة المادية، بل المقصود أن ينال الجميع حماية القانون على قدم المساواة بدون تمييز في المعاملة أو في التطبيق القانون عليهم، بحيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق والمنافع العامة ويخضعون للتكاليف والأعباء المشتركة وبالرغم من التركيز المبدأ المساواة أمام القانون على النحو السابق ورسوخه في الضمير الإنساني فإن الواقع العملي قد أظهر الكثير من المخالفات الصارخة التي ظهرت فيها التفرقة العنصرية.

ثالثاً: المساواة أمام القضاء

يقتضي مضمون مبدأ المساواة أمام القضاء أي يتقاضى الجميع أمام المحكمة واحدة بحيث لا تختلف باختلاف الأشخاص أو الطبقات الاجتماعية وكذلك يجب أن يكون القانون المطبق واحداً وأن تكون إجراءات التقاضي موحدة وأن توقع ذات العقوبة المقررة لنفس الجرائم على أشخاص مرتكبها وأخيراً يجب اللجوء إلى القضاء مجاناً لكي تتحقق المساواة أمامه،

رابعاً: المساواة في الممارسة الحقوق السياسية:

وتشمل الحقوق السياسية الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاء العامة في الدولة. حق الترشح لعضوية المجالس النيابية العامة والإقليمية، حق الاشتراك في تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية أو الانخراط في عضويتها، ويقرر مبدأ المساواة حق المواطنين دون الأجانب في ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة طبقاً للشروط التي يحددها القانون كتحديد من معينة لمباشرة هذه الحقوق وذلك دون تمييز وقد أعلنت الدساتير المختلفة مبدأ المساواة في الحقوق السياسية لجميع المواطنين دون تفرقة.

البحث الرابع:

المساواة في تقلد الوظائف العامة

أولاً: المساواة أمام التكاليف العامة

لا ينطبق مبدأ المساواة في الحقوق العامة فقط بل في نطاق التكاليف العامة كذلك لأنه بدون مساواة أمام الأعباء والتكاليف أي الواجبات تحول المساواة في الحقوق إلى مساواة نظرية بحتة...

ثانياً: المساواة أمام التكاليف الضريبية

تشمل الأعباء المالية الضرائب والرسوم وجميع الأعباء ذات الطبيعة المالية التي تفرض على الأفراد إلا أن هذه الضرائب تعد أكثر المصادر أهمية.

ثالثاً: المساواة في تقلد الوظائف العامة

تعني هذه المساواة التسليم لجميع المواطنين بالحق في تولي الوظائف العامة دون أن يتسبب اختلاف الأصل والجنس أو اللغة أو الرأي أو أي سبب آخر في استبعاد أحد من تقلد وظيفة عامة مادامت الشروط التي حددها القانون قد توافرت فيه.

رابعاً: المساواة أمام الأعباء العسكرية

تتمثل الأعباء العسكرية التي يعد أداؤها واجبا وطنيا على كل فرد لحماية الوطن والدفاع عنه ويقصد بالمساواة في هذا الميدان أن ينخرط كل مواطن في الخدمة العسكرية بدون استثناء أو إعفاء أحد بسبب مركزه الاجتماعي أو ثروته أو أي سبب آخر غير مشروع ويكون أداء الخدمة لمدة متساوية بالنسبة للجميع فيجب إذا أن تكون المساواة عامة وشخصية أن لا يجوز أن يحل شخص آخر محل الشخص المطلوب تجنيده ولا يتنافى مع المساواة في أداء الخدمة العسكرية تقرير الإعفاء منها لبعض الشباب لانعدام اللياقة البنية أو العجز الصحي كما قد يعفى بعضهم لأسباب اجتماعية متنوعة.

البحث الخامس:

ضمانات ممارسة الحقوق والحريات العامة

إن ضمانات ممارسة الحقوق والحريات العامة كثيرة ومتعددة ومن بين أهم هذه الضمانات:

أولاً: الفصل بين السلطات

ثانياً: وجود الرقابة دستور للدولة

ثالثاً: الرقابة على دستورية القوانين

رابعاً: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

خاتمة:

إن موضوع الحقوق والحريات موضوع هام وقد برزت أهمية أكثر بتطور الحياة في مختلف المجالات، حيث نادى إعلانات كثيرة ودساتير مختلفة بالحقوق والحريات العامة، ودعت إلى كفالة حمايتها من خلال مبدأ المساواة.

وحاولنا من خلال دراستنا، تغطية الموضوع من جميع جوانبه، وذلك بتطرقنا إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن الحقوق والحريات لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل دولة قانونية ومجتمع مؤسسات، تكفل هذه الحقوق وتحميها.

- إن الحقوق والحريات تعتمد بناء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل الأفراد في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.